



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عاش : الثلاثاء ٢٩ شوال سنة ١٤٠٥ هـ . الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٨٥ . العدد ٣٣٢٩

## الفرس

### صفحة

٩٨٦

اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي

١٠٠٥

تعليمات معدلة للتعليمات الخاصة باجور العابرين لمسابقات القبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥

١٠٠٦

قرار صادر عن وزير الزراعة

١٠٠٧

قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا من الله جل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي التي واثق عليها مجلس وزراء العدل العرب في دورته المنعقدة بمدينة الرياض في الفترة من ٤ - ٦/٤/١٩٨٥ بشكلا التالي :-

### اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي

ان حكومات :

المملكة الأردنية الهاشمية  
دولة الإمارات العربية المتحدة  
دولة البحرين  
الجمهورية التونسية  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
جمهورية جيبوتي  
المملكة العربية السعودية  
جمهورية السودان الديمقراطية  
الجمهورية العربية السورية  
جمهورية الصومال الديمقراطية  
الجمهورية العراقية  
سلطنة عمان  
فلسطين  
دولة قطر  
دولة الكويت  
الجمهورية اللبنانية  
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية  
المملكة المغربية  
الجمهورية الاسلانية الموريتانية  
الجمهورية العربية اليمنية  
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

ايماناً منها بأن وحدة التشريع بين الدول العربية هدف تومي ينبغي السعي الى تحقيقه انطلاقاً نحو الوحدة العربية الشاملة ، واقتناعاً منها بأن التعاون القضائي بين الدول العربية ينبغي ان يكون تعاوناً شاملاً لكل المجالات القضائية على نحو يستلزم ان يسهم بصورة ايجابية وفعالة في تدعيم الجهود القائمة في هذا المجال .

وحرصاً منها على توثيق علاقات التعاون القائمة بين الدول العربية في المجالات القضائية والعمل على دعمها وتثبيتها وتوسيع نطاقها ، وتنفيذاً للاعلان الصادر عن المؤتمر العربي الاول لوزراء العدل المت عقد في الرباط عاصمة المملكة المغربية في الفترة من ١٤ - ١٦ اديسمبر / كانون اول ١٩٧٧ .

قد اتفقت على ما يأتي :-

### المباب الاول ( احكام عامة ) مادة ١ ( تبادل المعلومات )

تبادل وزارات العدل لدى الاطراف المتعاقدة بصفة منتظمة نصوص التشريعات النافذة والمطبوعات والنشرات والبحوث القانونية والقضائية والمجلات التي تنشر فيها الاحكام القضائية ، كما تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم القضاء ، وتعمل على اتخاذ الاجراءات الرامية الى التوفيق بين النصوص التشريعية والتنسيق بين الانشطة القضائية لدى الاطراف المتعاقدة حسبما تقتضيه الظروف الخاصة بكل منها .

### مادة ٢

( تشجيع الزيارات والتدوات والاجهزة المختصة )

تشجيع الاطراف المتعاقدة عقد المؤتمرات والتدوات والاطراف المتعاقدة لبحث مواضيع متصلة بالشريعة الاسلامية الفراء في مجالات القضاء والعدالة .  
كما تشجع زيارة الوفود القضائية وتبادل رجال القضاء والعدل بقصد متابعة التطور التشريعي والقضائي في كل منها . وتبادل الراي حول المشاكل التي تعترضها في هذا المجال  
وتشجع ايضا تنظيم زيارات تدريبية للمعالين في كل منها .  
وتدعم الاطراف المتعاقدة ماديا ومعنويا وبالاتر الطبية المؤهلة المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية .  
ليقوم بدوره كلبلا في توثيق وتنمية التعاون العربي في المجالين القانوني والقضائي .  
وتجسرى المراسلات المتعلقة بكل هذه الامور مباشرة بين وزارات العدل على ان تخطر كل منها وزارة الخارجية في بلدها بصورة من هذه المراسلات .

### مادة ٣

( ضمانات حق التقاضي )

يتمتع مواطنو الاطراف المتعاقدة داخل حدود كل منها بحق التقاضي امام الهيئات القضائية للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها ، ولا يجوز بصفة خاصة ان تفرض عليهم اية ضمانة شخصية او عينية بأي وجه كان ، كونهم لا يحملون جنسية الطرف المتعاقد المعترف او لعدم وجود موطن او محل اقامة لهم داخل حدوده .  
وتطبق احكام الفقرة السابقة على الاشخاص المعنوية المنشأة او المصرح بها وفقا لقوانين كل طرف من الاطراف المتعاقدة .

### مادة ٤

( المساعدة القضائية )

يتمتع مواطنو الاطراف المتعاقدة داخل حدود كل منها بالحق في الحصول على المساعدة القضائية اسوة بواطنية ووفقا للتشريع النافذ به .  
وتسلم الشهادة المثبتة لعدم القدرة المالية السطيلها من الجهات المختصة في محل اقامته المختار اذا كان يقيم في اقليم احد الاطراف المتعاقدة ، اما اذا كان يقيم في بلد اخر فتسلم هذه الشهادة من قنصل بلده المختص او من يقوم مقامه .  
واذا اقام الشخص في البلد الذي قدم فيه السطيل فيمكن الحصول على معلومات تكميلية من الجهات المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي يحمل جنسيته .

هكذا من المأهول

## مادة ٥

( تبادل مصحف الحالة الجنائية )

ترسل وزارة العدل لدى كل طرف بمتعاقد الى وزارة العدل لدى أي طرف بمتعاقد آخر بيانات عن الاحكام القضائية النهائية الصادرة ضد مواطنيه أو الاشخاص المولودين أو المقيمين في اقليمه والمقيدة في مصحف الحالة الجنائية ( السجل العدلي ) طبقا للتشريع الداخلي لدى الطرف المتعاقد المرسل .

وفي حالة توجيه اتهام من الهيئة القضائية او غيرها من هيئات التحقيق والادعاء لدى أي من الاطراف المتعاقدة ، يجوز لأي من تلك الهيئات ان تحصل مباشرة من الجهات المختصة على صحيفة الحالة الجنائية ( السجل العدلي ) الخاصة بالشخص الموجه اليه الاتهام .

وفي غير حالة الاتهام يجوز للهيئات القضائية والادارية لدى أي من الاطراف المتعاقدة الحصول من الجهات المختصة على صحيفة الحالة الجنائية ( السجل العدلي ) الموجودة لدى الطرف المتعاقد الآخر ، وذلك في الاحوال والحدود المنصوص عليها في تشريعه الداخلي .

## الباب الثاني

( اعلان الوثائق والاوراق القضائية وغير القضائية ، وتبليغها )

## مادة ٦

( في القضايا المدنية والتجارية والجزائية قضائية الاحوال الشخصية )

ترسل الوثائق والاوراق القضائية وغير القضائية المتعلقة بالقضايا المدنية والتجارية والادارية وقضايا الاحوال الشخصية المطلوب اعلانها او تبليغها الى اشخاص معينين لدى احد الاطراف المتعاقدة وذلك مباشرة من الهيئة او الموظف القضائي المختص الى المحكمة التي يعين المطلوب اعلانه او تبليغه في دائرتها .

وترسل الوثائق والاوراق القضائية وغير القضائية المتعلقة بالقضايا الجزائية مباشرة عن طريق وزارة العدل لدى كل طرف بمتعاقد وذلك مع عدم الاخلال باحكام المواد الخاصة بتسليم المتهمين والحكم عليهم .

وفي حالة الخلاف حول جنسية المرسل اليه ، يتم تحديدها طبقا لتأويل الملوك المتعاقدة المطلوب الاعلان او التبليغ في اقليمه .

ويعتبر الاعلان او التبليغ الحاصل في اقليم أي من الاطراف المتعاقدة طبقا لاحكام هذه الاتفاقية كأنه قد تم في اقليم الطرف المتعاقد طالب الاعلان او التبليغ .

## مادة ٧

( حالة عدم اختصاص الجهة المطلوب اليها الاعلان او التبليغ )

إذا كانت الجهة المطلوب اليها اعلان الوثائق والاوراق القضائية وغير القضائية او تبليغها غير مختصة تقوم من تلقاء نفسها بإرسالها الى الجهة المختصة في بلدها وإذا جعل عليها ذلك تحيلها الى وزارة العدل ، وتخطر مورا الجهة الطالبة بما تم في الحالتين .

## مادة ٨

( مرفقات طلب الاعلان او التبليغ والبيانات الخاصة بهذه المرفقات )

يجب ان ترفق الوثائق والاوراق القضائية وغير القضائية بطلب يحتوي على البيانات التالية :

- الجهة التي صدرت عنها الوثيقة او الورقة القضائية وغير القضائية .
- نوع الوثيقة او الورقة القضائية وغير القضائية المطلوب اعلانها او تبليغها .
- الاسم الكامل لكل من المطلوب اعلانهم او تبليغهم ومهنة كل منهم وعنوانه ، وجنسيته ان أمكن ، والمقر التقني للشخص المعنوية وعنوانها ، والاسم الكامل لمطالها القانوني ان وجد وعنوانه .

وفي القضايا الجزائية يضاف تكيف الجريمة المرتكبة والمقتضيات الشرعية او القانونية المطبقة عليها .

## مادة ٩

( اعلان او تبليغ الاشخاص المقيمين لدى طرف بمتعاقد )

لا تحول احكام المواد السابقة دون حق مواطني كل طرف من الاطراف المتعاقدة المقيمين في اقليم أي من الاطراف الاخرى ، في ان يملأوا او يملأوا الى الاشخاص المقيمين في جميع الوثائق والاوراق القضائية وغير القضائية في القضايا المدنية او التجارية او الادارية او الاحوال الشخصية .

وتطبق في هذا الشأن الاجراءات والتواعد المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي يتم فيه الاعلان او التبليغ .

## مادة ١٠

( حالة رفض تنفيذ طلب الاعلان او التبليغ )

لا يجوز رفض تنفيذ طلب الاعلان او التبليغ وفقا لاحكام هذه الاتفاقية الا اذا رأى الطرف المتعاقد المطلوب اليه ذلك ان تنفيذه من شأنه المساس بسيادته أو بالنظام العام فيه .

ولا يجوز رفض التنفيذ بحجة ان قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه ذلك يقضي باختصاصه القضائي دون سواه ينظر الدعوى القائمة أو انه لا يعرف الاساس القانوني الذي يبنى عليه موضوع الطلب .

وفي حالة رفض التنفيذ ، تقوم الجهة المطلوب منها بذلك باخطار الجهة الطالبة فوراً مع بيان اسباب الرفض .

## مادة ١١

( طريقة الاعلان او التبليغ )

يجري اعلان او تبليغ الوثائق والاوراق من قبل الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه ذلك ، وفقا لاحكام القوانين المعمول بها لديه ويجوز تسليمها الى المطلوب اعلانه او ابلاغه اذا قبلها باختياره .

ويجوز اجراء الاعلان او التبليغ وفقا لطريقة خاصة تحددها الجهة الطالبة بشرط الا تتعارض مع القوانين المعمول بها لدى الجهة المطلوب اليها التبليغ .

## مادة ١٢

( طريقة تسليم الوثائق والاوراق )

تتصرف الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه تسليم الوثائق والاوراق على تسليمها الى المطلوب اعلانه او ابلاغه .

ويتم اثبات التسليم بتوقيع المطلوب اعلانه او ابلاغه على صورة الوثيقة او الورقة وتاريخ تسليمه او بشهادة تعدها الجهة المختصة بوضع بها كيمية تنفيذ الطلب وتاريخ التنفيذ والشخص الذي سلمت اليه ، وعند الانتهاء السبب الذي حال دون التنفيذ .

وترسل صورة الوثيقة او الورقة الموقعة عليها من المطلوب اعلانه او ابلاغه او الشهادة المثبتة للتسليم للطرف الطالِب مباشرة .

## مادة ١٣

( الرسوم والمصروفات )

لا يربط اعلان او ابلاغ الوثائق والاوراق القضائية وغير القضائية للجهة المطلوب اليها الاعلان والتبليغ الحق في اقتضاء أية رسوم أو مصروفات .

كل هذا من الأصول

الباب الثالث  
( الإنابة القضائية )  
مادة ١٤  
( مجالات الإنابة القضائية )

لكل طرف متعاقد أن يطلب إلى أي طرف متعاقد آخر أن يقوم في اقلية نيابة عنه بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى قاتنة وبمحنة خاصة سماع شهادة الشهود وتلقي تقارير الخبراء ومناقشتهم ، وإجراء المحاكمة وطلب تحليف البين .

مادة ١٥

( في القضايا المدنية والتجارية والإدارية والجزائية وقضايا الأحوال الشخصية )  
١ - ترسل طلبات الإنابة القضائية في القضايا المدنية والتجارية والإدارية وقضايا الأحوال الشخصية مباشرة إلى الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إلى الجهة المطلوب إليها تنفيذ الإنابة لدى أي طرف متعاقد آخر ، فإذا تبين عدم اختصاصها تحيل الطلب من تلقاء نفسها إلى الجهة المختصة وإذا تعذر عليها ذلك تحلها إلى وزارة العدل ، ويخطر بفرأ الجهة المطلوبة بما تم في الحالين .

ولا يحول ما تقدم دون السماح لكل من الأطراف المتعاقدة بسماع شهادة موطنها ، في القضايا المختلطة إليها اتنا . مباشرة عن طريق ممثلها القضائيين أو الدبلوماسيين ، وفي حالة الخلاف حول جنسية الشخص المراد سماعه . يتم تحديدها وفق قانون الطرف المتعاقد المطلوب تنفيذ الإنابة القضائية لديه .  
ب - ترسل طلبات الإنابة القضائية في القضايا الجزائية المطلوب تنفيذها لدى أي من الأطراف المتعاقدة مباشرة عن طريق وزارة العدل لدى كل منها .

مادة ١٦

( تحديد طلب الإنابة القضائية وبياناته )

يجوز طلب الإنابة القضائية وفقا لقانون الطرف المتعاقد المطلوب ويجب أن يكون مؤرخا وموقعا عليه ومختوما بخاتم الجهة المطلوبة هو وسائر الأوراق المرفقة به ، وذلك دون ما حاجة للتصديق عليه أو على هذه الأوراق .

ويتضمن طلب الإنابة القضائية نوع القضية أو الجهة الصادر عنها الطلب والجهة المطلوب إليها التنفيذ ، وجميع البيانات التمهيلية المتعلقة بوقائع القضية وبالمهمة المطلوب تنفيذها وخاصة أسماء الشهود ، ومحال اقامتها والاستئلة المطلوب طرحها عليهم .

مادة ١٧

( حالات رفض أو تعذر تنفيذ طلبات الإنابة القضائية )

تلزم الجهة المطلوب إليها بتنفيذ طلبات الإنابة القضائية التي ترد إليها وفقا لإحكام هذه الاتفاقية ، ولا يجوز لها رفض تنفيذها إلا في الحالات الآتية :  
أ - إذا كان هذا التنفيذ لا يدخل في اختصاص الهيئة القضائية لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التنفيذ .  
ب - إذا كان من شأن التنفيذ المساس بسيادة الطرف المتعاقد المطلوب إليه ذلك ، أو بالنظام العام فيه .  
ج - إذا كان الطلب متعلقا بجريمة يعتبرها المشرع المتعاقد المطلوب إليه التنفيذ جريمة ذات صبغة سياسية .

وفي حالة رفض تنفيذ طلب الإنابة القضائية أو تعذر تنفيذه ، تقوم الجهة المطلوب إليها تنفيذ الطلب بإخطار الجهة المطلوبة بذلك فوراً مع إعادة الأوراق وبيان الأسباب التي دعت إلى رفض أو تعذر تنفيذ الطلب .

مادة ١٨

( طريقة تنفيذ الإنابة القضائية )

يتم تنفيذ الإنابة القضائية وفقا لإجراءات القانونية المعمول بها في قوانين الطرف المتعاقد المطلوب إليه ذلك .

وفي حالة رغبة الطرف المتعاقد الطالب - بناء على طلب صريح منه - في تنفيذ الإنابة القضائية وفق شكل خاص ، يتعين على الطرف المتعاقد المطلوب إليه ذلك اجابة رغبته بالم مع تعارض ذلك مع قانونه أو تشريعه .

ويجب إذا أبدت الجهة المطلوبة رغبة صراحة بإخطارها في وقت مناسب بمكان وتاريخ تنفيذ الإنابة القضائية حتى يتسنى للطرف المعنية أو وكلائهم حضور التنفيذ ، وذلك وفقا للحدود المسموح بها في ثلوث الطرف المتعاقد المطلوب إليه التنفيذ .

مادة ١٩

( الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم )

يكلف الأشخاص المطلوب سماع شهادتهم بالحضور بالطرق البهمة لدى الطرف المتعاقد المطلوب أداء الشهادة لديه .

مادة ٢٠

( الأثر القانوني للإنابة القضائية )

يكون للإجراء الذي يتم بطريق الإنابة القضائية وفقا لإحكام هذه الاتفاقية الأثر القانوني ذاته كما لو تم أمام الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب .

مادة ٢١

( رسوم أو مصروفات تنفيذ الإنابة القضائية )

لا ترتب تنفيذ الإنابة القضائية ، الحق في اقتضاء رسوم أو مصروفات فيها عدا ائتمار الخبراء ، أن كان لها مقتضى ، ونفقات الشهود التي يلتزم المطلب بإدائها ، ويرسل بها بيان مع ملف الإنابة .

وللطرف المتعاقد المطلوب إليه تنفيذ الإنابة القضائية أن يتقاضى لحسابه ووفقا لقوانينه الرسوم المقررة على الأوراق التي تقدم أثناء تنفيذ الإنابة .

الباب الرابع

( حضور الشهود والخبراء في القضايا الجزائية )

مادة ٢٢

( حصانة الشهود والخبراء )

كل شاهد أو خبير - أيا كانت جنسيته - يعين بالحضور لدى أحد الأطراف المتعاقدة ، ويحضر بمحض اختياره لهذا الغرض أمام الهيئات القضائية لدى الطرف المتعاقد الطالب ، يتمتع بحصانة ضد انتفاذ إجراءات جزائية بحق أو القبض عليه أو حبسه من لعمال أو تنفيذ أحكام سابقة على دخوله إقليم الطرف المتعاقد الطالب . ويتضمن على الهيئة التي أعلنت الشاهد أو الخبير إخطاره كتابة بهذه الحصانة قبل حضوره لأول مرة . وتزول هذه الحصانة عن الشاهد أو الخبير بعد انقضاء ٣٠ يوما على تاريخ استئناف الهيئة القضائية لدى الطرف المتعاقد الطالب من وجوده في اقلية دون أن يغادره مع عدم قيام ما يحول دون ذلك لأسباب خارجة من إرادته أو إذا عاد إليه بمحض اختياره بعد أن غادره .

هكذا من الشهود

## مادة ٢٣

( مصروقات سفر وإقامة الشاهد والخير )

للساعد أو الخير الحق في تقاضي مصروقات السفر والإقامة ومأكلته من أجر أو كسب من الطرف المتعاقد الطالب ، كما يحق للخير المطالبة بتعاليه نظير الأدلاء برأيه ويحدد ذلك كله بناء على التعريفات والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الطالب .  
وتبين في أوراق الإعلان المبالغ التي تستحق للشاهد أو الخير ويدفع الطرف المتعاقد الطالب بقسما هذه المبالغ إذا طلب الشاهد أو الخير ذلك .

## مادة ٢٤

( الشهود والخبراء المحبسون )

يلتزم كل طرف متعاقد بنقل الشخص المحبوس لديه - الذي يتم اعلانه وفقا لاحكام هذه الاتفاقية - للسئول أمام الهيئة القضائية لدى أي طرف متعاقد آخر يطلب سماع شهادته أو رأيه بوصفه شاهدا أو خيرا ويتحمل الطرف المتعاقد الطالب نفقات نقله .  
ويلتزم الطرف المتعاقد الطالب بإبقائه محبوسا واعادته في أقرب وقت أو في الأجل الذي يحدده الطرف المتعاقد المطلوب إليه ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية .  
ويجوز للطرف المتعاقد المطلوب إليه نقل الشخص المحبوس لديه وفقا لهذه المادة ، ان يرفض نقله في الحالات الآتية :-

- ١ - إذا كان وجوده ضروريا لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه نظله بسبب إجراءات جزائية يجرى اتخاذها .
- ب - إذا كان من شأن نقله إلى الطرف المتعاقد الطالب المصلحة بده حيسه .
- ج - إذا كانت فيه اعتبارات خاصة أو اعتبارات لا يمكن التقلب عليها تحول دون نقله إلى الطرف المتعاقد الطالب .

## الباب الخامس

( الاعتراف بالاحكام الصادرة في القضايا المدنية والتجارية والإدارية وقضايا الأحوال الشخصية وتنفيذها )

## مادة ٢٥

( قوة الأمر القضي به )

- ١ - يقصد بالحكم في معرض تطبيق هذا الباب كل قرار - أيا كانت نسبته - يصدر بناء على إجراءات قضائية أو ولائية من محكم أو أية جهة مختصة لدى أحد الأطراف المتعاقدة .
- ب - مع مراعاة نص المادة ٣٠ من هذه الاتفاقية ، يعترف كل من الأطراف المتعاقدة بالاحكام الصادرة عن محكم جزائية ، وفي القضايا التجارية ، والقضايا الإدارية وقضايا الأحوال الشخصية ، الحائزة لقوة الأمر القضي به وينفذها في إقليمه وفق الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الاحكام المنصوص عليها في هذا الباب وذلك إذا كانت بحكم الطرف المتعاقد التمس أصدرت الحكم مختصة طبقا لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المعمول لدى الطرف المتعاقد الطالب .  
وكان النظام القانوني للطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف أو التنفيذ أو مختصة بمقتضى احكام هذا الباب ، وكان النظام القانوني للطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف أو التنفيذ لا يحتفظ لمحاكمة أو لحكم طرف آخر دون غيرها بالاختصاص بإجبارها على الاعتراف أو التنفيذ لا يحتفظ

ج - لا تسري هذه المادة على :-

- الاحكام التي تصدر ضد حكومة الطرف المتعاقد المطلوب إليه الاعتراف أو التنفيذ أو ضد أحد موظفيها عن أعمال قام بها أثناء الوظيفة أو بسببها فقط .
- الاحكام التي ينتج عن الاعتراف بها وتنفيذها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التنفيذ .
- الإجراءات الوقتية والتحفظية والاحكام الصادرة في قضايا اللباس والضرائب والرسوم .

## مادة ٢٦

( الاختصاص في حالة النزاع حول اهلية الشخص طلب التنفيذ أو حالته الشخصية )

تعتبر محاكم الطرف المتعاقد الذي يكون الشخص من مواطنيه وقت تقديم الطلب المختصة في قضايا اهلية والأحوال الشخصية إذا كان النزاع يدور حول اهلية هذا الشخص أو حالته الشخصية .

## مادة ٢٧

( الاختصاص في حالة الحقوق العينية )

تعتبر محاكم الطرف المتعاقد الذي يوجد في إقليمه موقع العقار مختصة بالعمل في الحقوق العينية المتعلقة به .

## مادة ٢٨

( حالات اختصاص محكم الطرف المتعاقد الصادر فيه الحكم )

في غير المسائل المنصوص عليها في المادتين ٢٦ ، ٢٧ من هذه الاتفاقية تعتبر محاكم الطرف المتعاقد الذي صدر فيه الحكم مختصة في الحالات الآتية :-

- ١ - إذا كان موطن المدعى عليه أو محل اقامته وقت النظر في الدعوى ( امتناع الدعوى ) في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ب - إذا كان للمدعى عليه وقت النظر في الدعوى ( امتناع الدعوى ) محل أو فرع ذو صبغة تجارية أو صناعية أو غير ذلك في إقليم ذلك الطرف المتعاقد ، وكانت قد أقيمت عليه الدعوى لنزاع متعلق بممارسة نشاط هذا المحل أو الفرع .
- ج - إذا كان الالتزام التعاقدى موضوع النزاع قد نفذ ، أو كان واجب التنفيذ لدى ذلك الطرف المتعاقد بموجب اتفاق صريح أو ضمني بين المدعى والمدعى عليه .
- د - في حالات المسؤولية غير العقدية ، إذا كان الفعل المنسوجب للمسؤولية قد وقع في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- هـ - إذا كان المدعى عليه قد قبل الخضوع صراحة لاختصاص محكم ذلك الطرف المتعاقد سواء كان عن طريق تعيين موطن مختار أو عن طريق الاتفاق على اختصاصها متى كان قانون ذلك الطرف المتعاقد لا يحرم مثل هذا الاتفاق .
- و - إذا أبدى المدعى عليه دفاعه في موضوع الدعوى دون ان يدفع بعدم اختصاص المحكمة الموضوع أمامه .
- ز - إذا تعلق الأمر بطايات عارضة وكانت هذه الاحكام قد امتنعت بخصصة بنظر الطلب الأصلي بموجب نص هذه المادة .

هذا من الأصول

## مادة ٢٩

(مدى سلطة محاكم الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف بالحكم أو تنفيذه عند بحث الأسباب التي بني عليها اختصاص محاكم الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف بالحكم أو تنفيذه . عند بحث الأسباب التي بني عليها اختصاص محاكم الطرف المتعاقد الآخر . بالوقت الذي الواردة في الحكم التي استند إليها في تقرير الاختصاص وذلك ما لم يكن الحكم قد صدر غيابيا .)

## مادة ٣٠

( حالات رفض الاعتراف بالحكم )

- ١ - إذا كان مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية أو أحكام الدستور أو النظام العام . أو الآداب في الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف .
  - ب - إذا كان غيابيا ولم يعلن الخصم المحكوم عليه بالدعوى أو الحكم إعلانا صحيحا يمكنه من الدفاع عن نفسه .
  - ج - إذا لم تراعى قواعد قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف الخاصة بالتمثيل القانوني للأشخاص عديمي الأهلية أو ناقصيها .
  - د - إذا كان النزاع الصادر في شأنه الحكم المطلوب الاعتراف به محلا لحكم صادر في الموضوع بين الخصوم أنفسهم وينطبق بذات الحق محلا وسببا وحائزا لقوة الأمر القضي به لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف أو لدى طرف بمعاهد ثالث ، ومعترف به لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف .
  - هـ - إذا كان النزاع الصادر في شأنه الحكم المطلوب الاعتراف به محلا لدعوى منظورة أمام إحدى محاكم الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف بين الخصوم أنفسهم وينطبق بذات الحق محلا وسببا ، وكانت الدعوى قد رفعت إلى محاكم هذا الطرف المتعاقد الآخر في تاريخ سابق على عرض النزاع على المحكمة الطرف المتعاقد التي صدر عنها الحكم المشار إليه .
- في يده . وللجهة القضائية التي تنظر في طلب التنفيذ طبقا لنص هذه المادة أن تراعي القواعد القانونية في يدها .

## مادة ٣١

( تنفيذ الحكم )

- ١ - يكون الحكم الصادر من محاكم أحد الأطراف المتعاقدة والمعترف به من الأطراف المتعاقدة الأخرى طبقا لأحكام هذه الاتفاقية ، قابلا للتنفيذ لدى ذلك الطرف المتعاقد الآخر متى كان قابلا للتنفيذ لدى الطرف المتعاقد التابعة له المحكمة التي أصدره .
- ب - تخضع الإجراءات الخاصة بالاعتراف بالحكم أو تنفيذه لقانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف بالحكم ، وذلك في الحدود التي لا تنفي فيها الاتفاقية غير ذلك .

## مادة ٣٢

( مهمة الهيئة القضائية المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف بالحكم أو تنفيذه )  
تقتصر مهمة الهيئة القضائية المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف بالحكم أو تنفيذه التحقق مما إذا كان الحكم قد توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وذلك دون التعرض للنص الموضوع . وتقوم هذه الهيئة بذلك من وظائفها وثبتت النتيجة في قرارها .  
عند إصدار أمرها بالتنفيذ باتخاذ التدابير اللازمة لتسليم الحكم إلى الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف بالحكم - حال الانتفاء - من الطرف المتعاقد الذي يراد تنفيذه لديه . ويجوز أن ينصب طلب الأمر بالتنفيذ على منطوق الحكم كله أو بعضه إن كان قابلا للتجزئة .

## مادة ٣٣

( الآثار المترتبة على الأمر بالتنفيذ )

تسري آثار الأمر بالتنفيذ على جميع أطراف الدعوى المتبين في أطراف المتعاقد الذي صدر فيه .

## مادة ٣٤

( المستندات الخاصة بطلب الاعتراف بالحكم أو تنفيذه )

- يجب على الجهة التي تطلب الاعتراف بالحكم لدى أي من الأطراف المتعاقدة الأخرى تقديم ما يلي :
- ١ - صورة كاملة رسمية من الحكم مصدقا على التوقيعات فيها من الجهة المختصة .
  - ب - شهادة بأن الحكم أصبح نهائيا وحائزا لقوة الأمر القضي به ما لم يكن ذلك منصوصا عليه في الحكم ذاته .
  - ج - صورة من مستند تبليغ الحكم مصدقا عليها بمطابقتها للأصل أو أي مستند آخر من شأنه إثبات اعلان المدعى عليه اعلانا صحيحا بالدعوى الصادر فيها الحكم وذلك في حالة الحكم الغيابي .
- وفي حالة طلب تنفيذ الحكم يضاف إلى الوثائق المذكورة أعلاه صورة مصدقة من الحكم القاضي بوجوب التنفيذ .

ويجب أن تكون المستندات المبينة في هذه المادتين معا عليها رسما ومخومة بخاتم المحكمة المختصة دون حاجة إلى التصديق عليها من أية جهة أخرى . باستثناء المستند المنصوص عليه في البند (أ) - من هذه المادة .

## مادة ٣٥

( الصلح أمام الهيئات المختصة )

يكون الصلح الذي يتم إثباته أمام الهيئات القضائية المختصة طبقا لأحكام هذه الاتفاقية لدى أي من الأطراف المتعاقدة معترفا به ونافذا في سائر الأطراف المتعاقدة الأخرى بعد التحقق من أن له قوة السند التنفيذي لدى الطرف المتعاقد الذي عقد فيه ، وأنه لا يشتمل على نصوص تخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو أحكام الدستور أو النظام العام أو الآداب لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف بالصلح أو تنفيذه .

ويتعين على الجهة التي تطلب الاعتراف بالصلح أو تنفيذه أن تقدم صورة معتبرة منه وشهادة رسمية من الجهة القضائية التي أتبته بيد أنه حائز لقوة السند التنفيذي .  
وتطبق في هذه الحالة الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من هذه الاتفاقية .

## مادة ٣٦

( السندات التنفيذية )

السندات التنفيذية لدى الطرف المتعاقد التي أبرمت في اقلية يوم بتنفيذها لدى الأطراف المتعاقدة الأخرى طبقا للإجراءات المتبعة بالنسبة للأحكام القضائية إذا كانت خاضعة لتلك الإجراءات ويشترط ألا يكون في تنفيذها ما يعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو الدستور أو النظام العام أو الآداب لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التنفيذ .

وتعين من الجهة التي تطلب الاعتراف بنفسه موثوق بتنفيذ لدى الطرف المتعاقد الآخر أن تقدم صورة رسمية منه مخفوفة بخاتم الموثوق أو مكتب التوقيع مصدقا عليها أو شهادة صادرة منه تبين أن المستند حائز لقوة السند التنفيذي .

وتطبق في هذه الحالة الفقرة الثالثة من المادة (٣٤) من هذه الاتفاقية .

كانت من الأصول

## مادة ٢٧

( احكام المحكمين )

مع عدم الاخلال بنص المادتين ٢٨ و ٣٠ من هذه الاتفاقية ويعترف باحكام المحكمين وتنفسد لدى اي من الاطراف المتعاقدة بنفس الكيفية المنصوص عليها في هذا الباب مع مراعاة القواعد القانونية لدى لطرف المتنازع المطلوب التنفيذ لديه ولا يجوز للهيئة القضائية المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التنفيذ ان تبث في موضوع التحكيم ولا ان ترفض تنفيذ الحكم الا في الحالات الاتية -

- ١ - اذا كان قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف او تنفيذ الحكم لا يجيز حل موضوع النزاع عن طريق التحكيم .
- ب - اذا كان حكم المحكمين صادرا تنفيذا لشرط اول عقد تحكم باطل او لم يصبح نهائيا .
- ج - اذا كان المحكوم غير مختصين طبقا لمقتضى او شرط التحكيم او طبقا للقانون الذي صدر حكم المحكمين على مقتضاه .
- د - اذا كان الخصوم لم يعلنوا بالحضور على الوجه الصحيح .
- هـ - اذا كان في حكم المحكمين ما يخالف احكام الشريعة الاسلامية او النظام العام او الاداب لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التنفيذ .

ويتعين على الجهة التي تطلب الاعتراف بحكم المحكمين وتنفيذه ان تقدم صورة معتبرة من الحكم مصحوبة بشهادة صادرة من الجهة القضائية تفيد حيازة لقوة التنفيذ .

وفي حالة وجود اتفاق صحيح مكتوب قبل الاطراف بموجب الخضوع لاختصاص المحكمين وذلك للعمل في نزاع معين او فيما قد ينشأ بين الطرفين من منازعات في علاقة قانونية معينة . يجب تقديم صورة معتبرة من الاتفاق المشار اليه .

## الباب السادس

( تسليم المتهمين والمحكوم عليهم )

## مادة ٢٨

( الاشخاص الوجه اليهم اتهام او المحكوم عليهم )

يعتمد كل طرف من الاطراف المتعاقدة ان يسلم الاشخاص الموجهين اليه الوجه اليهم اتهام من الجهات المختصة او المحكوم عليهم من الهيئات القضائية لدى اي من الاطراف المتعاقدة الاخرى وذلك وفقا للشروط والشروط الواردة في هذا الباب .

## مادة ٢٩

( تسليم المواطنين )

يجوز لكل طرف من الاطراف المتعاقدة ان يمتنع من تسليم مواطنيه ويتعهد في الحدود التي يمتد اليها اختصاصه ، بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم لدى اي من الاطراف المتعاقدة الاخرى جرائم يعاقب عليها في قانون كل من الدولتين بمقوية سلبية للحرية مدتها سنة . او بمقوية ابدية . اي من الطرفين المتعاقدين ولكل اذا ما وجه اليه الطرف المتعاقد الاخر طلبا بالاحتجاز وتسليمه بموجب بالبلديات والولايات والمجتمعات التي تكون في حيازته ويحاطل الطرف المتعاقد المطلوب علما بما تم في بيان طلبه .

وتعتمد الجنسية في تاريخ وقوع الجريمة المطلوبين اجلها التسليم .

## مادة ٣٠

( الاشخاص الواجب تسليمهم )

يكون التسليم واجبا بالنسبة للاشخاص الاتية بيانه -

- ١ - من وجه اليهم الاتهام عن افعال معاقب عليها بمقتضى قوانين كل من الطرفين المتعاقدين - طالب التسليم والمطلوب اليه التسليم - بمقوية سلبية للحرية مدتها سنة او بمقوية ابدية في قانون اي من الطرفين - ايا كان الحدان الاقصى والادنى في تدرج العقوبة المنصوص عليها .

ب - من وجه اليهم الاتهام عن افعال غير معاقب عليها في قوانين الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم او كانت العقوبة المقررة للافعال لدى الطرف المتعاقد طالب التسليم لا تنظر لها لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم . اذا كان الاشخاص المطلوبون من مواطني الطرف المتعاقد طالب التسليم او من مواطني طرف متعاقد آخر يقرر نفس العقوبة .

ج - من حكم عليهم حضوريا او غيابيا من محكم الطرف المتعاقد الطالب بمقوية سلبية للحرية لمدة سنة او بمقوية اشد عن افعال معاقب عليها بمقتضى قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم .

د - من حكم عليه حضوريا او غيابيا من محكم الطرف المتعاقد الطالب من غير معاقب عليه في قوانين الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم او بمقوية لا تنظر لها في قوانينه ، اذا كان من مواطني الطرف المتعاقد طالب التسليم او من مواطني طرف متعاقد آخر يقرر نفس العقوبة .

## مادة ٣١

( الجرائم التي لا يجوز فيها التسليم )

لا يجوز التسليم في الحالات الاتية :-

- ١ - اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم معتبرة بمقتضى القواعد القانونية النافذة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم جريمة لها صفة سياسية .
- ب - اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم تنحصر في الاخلال بواجبات عسكرية .
- ج - اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم قد ارتكبت في اقليم الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم . الا اذا كانت هذه الجريمة قد اضررت بمصالح الطرف المتعاقد طالب التسليم وكانت قوانينه تنص على تتبع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم .
- د - اذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي اكتسب الدرجة القطعية لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم .
- هـ - اذا كانت الدعوى . منذ وصول طلب التسليم قد انقضت او العقوبة قد سقطت بمضي ادة طبقا لقانون الطرف المتعاقد طالب التسليم .
- و - اذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج اقليم الطرف المتعاقد الطالب من شخص لا يحمل جنسيته وكان قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم لا يجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة اذا ارتكبت خارج اقليمه من مثل هذا الشخص .
- ز - اذا صدر عمو لدى الطرف المتعاقد الطالب .

ح - اذا كان قد سبق توجيه الاتهام بشأن اية جريمة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم ، او كان قد سبق صدور حكم بشأنها لدى طرف متعاقد ثالث .

وفي تطبيق احكام هذه الاتفاقية لا تعتبر من الجرائم ذات الصفة السياسية المشار اليها في الفقرة (ا) من هذه المادة - ولو كانت بهدف سياسي - الجرائم الاتية :-

- ١ - التعدي على ملوك ورؤساء الاطراف المتعاقدة او زوجاتهم او اولادهم او اقربائهم .
- ٢ - التجدي على اولياء العهد او نواب الرؤساء لدى السلطات المتعاقدة .
- ٣ - القتل العمد والسرقة المصحوبة بكماء ضد الامراء والسلطات او وسائل النقل والواصلات .

هذا من الشرح



مسألة ٤٢

(طريقة تقديم طلب التسليم ومرفقاته)

يتم طلب التسليم كتابة من الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد طلب التسليم الى الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم ويجب ان يرفق الطالب بما يأتي : -

ب - أمر القبض على الشخص المطلوب تسليمه أو اوصائه وجنسيته وصورته إن أمكن.

أو أمل حكم الادانة الصادر طبقا للاوضاع المقررة في قانون الطرف المتعاقد الطالب أو مسودة رسمية له مصدقا عليها من الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب .

القانونية المطبقة عليها مع نسخة معتمدة من هذه المتفضيات وبين من سلطة التحقيق بالادلة الفعلة ضد الشخص المطلوب تسليمه .

٤٣

توقيف الشخص المطلوب تسليمه توقيفا مؤقتا )

الشخص المطلوب وتوقيعه ومؤتا وذلك الى حين وصوله لطلب التسليم والمستندات المبينة في المادة ٤٢ من هذه الاتفاقية . ويبلغ طلب القبض او التوقيف المؤقت الى الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب القبض على الشخص المطلوب مباشرة بطريق البريد او البرق واما بالتسليم فليس هناك اي اصرار عليه كتابة . ويجب ان يتضمن الطلب الاشارة الى وجود احد الوثائق المنصوص عليها في البند ( ب ) من المادة ٤٢ ، مع الاصحاح عن نية تسليم المجرم وبان الجريمة المطلوبة هي التسليم والتعاقب المقررة لها او المحكوم بها ، وبان يمكن ارتكاب الجريمة . واوصاف الشخص المطلوب وتسليمه على وجه الحق ما امكن ، وفيما يصل الطلب استوفوا شرائطه القانونية طبقا لحكم المادة ٤٣ من هذه الاتفاقية . وهذه الاجراءات بشأن طلبها . وتحاطب الجهة المطلوب دون تأخير بها اتخاذ مسن اجراءات بشأن طلبها .

33-108

الافراج عن الشخص المطلوب تسليمه )

٣٠. يجب الإخراج عن الشخص المطلوب تسليمه ،  
يوماً من تاريخ القبض عليه ،  
الوثائق المبينة لسي البند (ب) من المادة ٤٢ من هذه الاتفاقية لم يتسبب  
بإستمرار التوقيف المؤقت .

ولا يجوز بأية حال أن تتجاوز مدة التوقيف الموقت ٦٠ يوما من تاريخ بدئه . ويجوز في أي وقت الاعتزاز من الشخص الظاهر .

التسليم جميع الإجراءات التي يراها ضرورية للحيول لتتولى مراراً  
ولا يمنع الإخراج من الشخص المطلوب تسليمه ، من القبض عليه من جديد وتسليمه إذا كان

٤٥

(أ) الأيضات التخليقية

[illegible]

87 1831

(- تعدد طلبات التوظيف -)

أما تحدثت تلك التناقضات بين اطراف الصراع فاختلصت من تركيزها واحدة تكونت الايولوجيا في التسليم بالقرصنة الصادقة التي اخذت الحرية بصيغتها التي تفرقت عنها الذي افرقت بين الحرية واليه في اليه و في المظهر الصادق الذي ينتمي اليه الشخص المطلوب فلهذه حيثيته ذنوب ارتكبا القرصنة الصادقة.

فإذا تحدثت القرصنة ويغفل الحرب الصادقة الايولوجيا بين التسليم اليه اذا كانت طلبت التسليم من جرائمها تكون التبرير بينها حسب ظروفها وخطورتها والكان الذي ارتكبت به.

والحال انه المدة جزء من الحرب الصادقة المطلوب اليه التسليم اليه العمل في الطيات المقدسة اليه من مختلف الاطراف الصادقة يمثل حريته رماحيا لئلا يترك التسليم في الحرب.

٤٧

( تسليم الاثياء المتحصلة عن الجريمة او المستعملة فيها او المتعلقة بها )

إذا تقرر تسليم الشخص المطلوب تضبط وتسلم إلى الطرف المتعاقد الطالب - بناء على طلبه - الأثبات  
المتحصلة من الجريمة أو المستعملة فيها أو المتلفة به والتي يمكن أن تتخذ دليلاً عليها والتي توجد في  
ميدان الشخص المطلوب تسليمه وقت القبض عليه أو التي تكثف فيها بعد .

ويجوز تسليم الاشياء المشار اليها حصرًا لو لم يتم تسليم الشخص المطلوب بسبب هربه أو وفقه، وكل ذلك مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة للطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم أو لفقر على هذه الاشياء ومع عدم الاخلال بأحكام القوانين النافذة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم، ويجب رد ما في الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم على نفقة الطرف المتعاقد الطالب في الطرف أجل متى ثبتت عدم الحقوق وذلك عقب الانتهاء من إجراءات الاتهام التي يباشرها الطرف المتعاقد الطالب .

ويجوز للطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم الاحتفاظ مؤقتاً بالأشياء المضبوطة إذا رأى حاجته إليها في إجراءات جزائية كما يجوز له عند إرسالها أن يحتفظ بالحق في استردادها لنفس السبب مع التمتع بإعادتها بدوره عندما يتسنى له ذلك .

ΣΑ 604

( الفصل في طلبات التسليم )

تعمل الجهة المختصة لدى كل طرف من الأطراف المتعاقدة في طلبات التسليم المقدمه لها وفقا للعائون النافذ وقت تقديم الطلب .

ويخبر الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب بقراره في هذا الشأن .

ويجب تسبب طلب الرض الكلي او الجزئي وفي حالة التبول يحاط الطرف المتعاقد الطالب علما بمكان وتاريخ التسليم .

وعلى الطرف المتعاقد الطالب ان يسلم الشخص المطلوب بواسطة رجاله في التاريخ والمكان المحددين لذلك . فاذا لم يتم تسليم الشخص في المكان والتاريخ المحددين يجوز الانراج عنه بعد مرور ١٥ يوما على هذا التاريخ ، وعلى أية حال فانه يتم الانراج عنه ابتداءً من ٣٠ يوما على التاريخ المحدد للتسليم دون تباه، ولا يجوز المطالبة بتسليمه مرة أخرى من العمل أو الأنفال التي طلب من أجلها التسليم .

على أنه إذا حالت ظروف استثنائية دون تسليمه وتسليمه يجب على الطرف المتعاقد صاحب الشأن أن يخبر الطرف المتعاقد الآخر بذلك قبل انقضاء الأجل ويوقع الطرفان المتعاقدان على أجل نهائي للتسليم يخلي سبيل الشخص عند انقضائه ، ولا يجوز المطالبة بتسليمه بعد ذلك عن نفس الفعل أو الأفعال التي طلب من أجلها التسليم .

John C. Igo



## مادة ٤٩

( طلب تسليم الشخص قيد التحقيق أو المحاكمة من جريمة أخرى لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم )

إذا كان ثمة اتهام بوجه إلى الشخص المطلوب تسليمه ، أو كان محكوما عليه لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم ، من جريمة خلاف تلك التي سئل من أجلها التسليم ، وجب على هذا الطرف المتعاقد رغم ذلك أن يسهل في طلب التسليم ، وأن يخبر الطرف المتعاقد المطلوب بقراره فيه وفقا للشرط المنصوص عليها في المادة ٤٨ من هذه الاتفاقية .

وفي حالة القول بوجوب تسليم الشخص المطلوب من شخص محاكمته لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم ، وإذا كان محكوما ، حتى يتم تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، وينبغي في هذه الحالة تمت عليه المادة ٤٨ (أ) لقرار ولا تحول أحكام هذه المادة دون إمكان إرسال الشخص المطلوب مؤقتا للبول أمام الهيئات القضائية لدى الطرف المتعاقد المطلوب عليه تسليمه ، من سبب من سبب واحدة بمرور ان تصدر الهيئة القضائية لديه قرارها في شأنه .

## مادة ٥٠

( وقوع تعديل في تكيف الفعل موضوع الجريمة التي سلم الشخص المطلوب من أجلها )

إذا وقع أثناء سير إجراءات الدعوى وبعد تسليم الشخص المطلوب تسليمه تعديل في تكيف الفعل موضوع الجريمة التي سلم الشخص المطلوب من أجلها فلا يجوز توجيه اتهام إليه أو محاكته إلا إذا كانت العناصر المكونة للجريمة بتكييفها الجديد تنطبق على الساسم .

## مادة ٥١

( حسم مدة التوقيف المؤقت )

تحدد مدة التوقيف المؤقت ( التوقيف الاحتياطي ) الحاصل استنادا إلى المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية من لية عقوبة يحكم بها على الشخص المسلم لدى الطرف المتعاقد لمطلب التسليم .

## مادة ٥٢

( محاكمة الشخص من جريمة أخرى غير التي سلم من أجلها )

لا يجوز توجيه اتهام إلى الشخص الذي سلم أو محاكته حضورا أو حسيه تنفيذ لعقوبة محكوم بها من جريمة سابقة على تاريخ التسليم غير تلك التي سلم من أجلها والجرائم المرتبطة بها أو الجرائم التي ارتكبتها بعد التسليم إلا في الحالات الآتية : -

أ - إذا كان الشخص المسلم قد اتهمت له جريمة أو وسيلة الخروج من إقليم الطرف المتعاقد المسلم إليه ب - إذا وافق على ذلك الطرف المتعاقد الذي سلمه وذلك بشرط تقديم طلب جديد مرفق بالمستندات المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية ويحضر شخصيات يتفقن أقوال الشخص المسلم بشأن أعداد التسليم ويشتر فيه إلى أنه اتهمت له جريمة أو وسيلة تقديم مذكرة بدفعه إلى الجهات المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم .

## مادة ٥٣

( تسليم الشخص إلى دولة ثالثة )

لا يجوز لطرف متعاقد تسليم الشخص المسلم إليه إلى دولة ثالثة ، في غير الحالة المنصوص عليها في البند ٢ (ب) من المادة ٥٢ من هذه الاتفاقية إلا بناء على موافقة الطرف المتعاقد الذي سلمه إليه ، وفي هذه الحالة يقدم الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم طلبا إلى الطرف المتعاقد الذي سلم منه الشخص مرفقا به نسخة من الوثائق المعنية من الدولة الثالثة .

## مادة ٥٤

( تسهيل مرور الأشخاص المقرر تسليمهم )

توافق الأطراف المتعاقدة على مرور الشخص المقرر تسليمه إلى أي منها من دولة أخرى غير انطبها وذلك بناء على طلب بوجه إليها ، ويجب أن يكون الطلب مؤيدا بالمستندات اللازمة لإثبات أن الأمر متعلق بجريمة يمكن أن تؤدي إلى التسليم طبقا لأحكام هذه الاتفاقية .

وفي حالة استخدام الطرق الجوية لتقل الشخص المقرر تسليمه تتبع القواعد الآتية : -

أ - إذا لم يكن من المقرر هبوط الطائرة يقوم الطرف المتعاقد المطلوب بإخطار الدولة التي ستعبر الطائرة فضاءها بوجود المستندات المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية .

وفي حالة الهبوط الاضطراري يجوز للطرف المتعاقد المطلوب طبقا لأحكام المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية طلب القاء القبض على الشخص المقرر تسليمه رئيسا بوجه طلبا بالمرور وفقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة إلى الدولة التي عرفت الطائرة في أراضيها .

ب - إذا كان من المقرر هبوط الطائرة وجب على الطرف المتعاقد المطلوب أن يقدم طلبا بالمرور وفي حالة ما إذا كانت الدولة المطلوب إليها الموافقة على المرور تطلب هي الأخرى بتسليمه فلا يتم هذا المرور إلا بعد اتفاق الطرف المتعاقد المطلوب وطك الدولة التي تطلب .

## مادة ٥٥

( تنفيذ الأحكام القضائية بمعقوبة سبالة للحرية لدى الطرف المتعاقد الموجود في إقليمه المحكوم عليه )

يجوز تنفيذ الأحكام القضائية بمعقوبة سبالة للحرية نقل من سنة في إقليم أحد الأطراف المتعاقدة الموجود فيه المحكوم عليه بناء على طلب الطرف المتعاقد الذي أصدر الحكم إذا وافق على ذلك المحكوم عليه والطرف المتعاقد المطلوب لديه التنفيذ .

## مادة ٥٦

( مصروفات التسليم )

يتحمل الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم جميع المصروفات المترتبة على إجراءات التسليم التي تتم فوق أراضي ويتحمل الطرف المتعاقد المطلوب مصروفات مرور الشخص خارج إقليم الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم .

ويتحمل الطرف المتعاقد المطلوب جميع مصروفات عودة الشخص المسلم إلى المكان الذي كان فيه وقت تسليمه إذا ثبت عدم مسؤوليته أو حكم ببراءته .

## مادة ٥٧

( تنسيق إجراءات طلب التسليم مع المكتب العربي للشرطة الجنائية )

تتولى الأطراف المتعاقدة تنسيق إجراءات طلب التسليم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية فيما بينهما وبين المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ( المكتب العربي للشرطة الجنائية ) وذلك عن طريق شعب الاتصال المعنية والمنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنظمة . وعلى الطرف المتعاقد المطلوب إليه التسليم إخطار مكتب المنظمة للشرطة الجنائية بمصروفات القرار الصادر في شأن طلب التسليم .

## الباب السابع

( تنفيذ عقوبات المحكوم عليهم لدى الدول التي ينتون إليها )

## مادة ٥٨

( شروط التنفيذ )

يجوز تنفيذ الأحكام الجزائية المكتسبة الدرجة القطعية ( النهائية ) والصادرة لدى أحد الأطراف المتعاقدة في إقليم أي من الأطراف الأخرى الذي يكون المحكوم عليه من مواطنيه ، بناء على طلبه ، إذا توافرت الشروط الآتية : -

أ - أن تكون العقوبة المحكوم بها سبالة للحرية لا تقلل عنها أو المدة المتبقية منها أو العقوبة للتنفيذ عن سنة .

هذا من أجل

ب - أن تكون العقوبة من أجل احدي الجرائم التي لا يجوز فيها اصدار المصادرة ١١ من هذه الاتفاقية .  
ج - أن تكون العقوبة من أجل فعل معاقب عليه لدى الطرف المعاهد المأذون بتنفيذ لديه بعقوبة سلبية للحرية لا تقل مدتها عن ستة اشهر .  
د - أن يوافق على طلب التنفيذ كل من الطرف المعاهد المصادر منه الحكم والحكوم عليه .

#### مادة ٥٩

( الحالات التي لا يجوز فيها التنفيذ )

١ - اذا كان نظام تنفيذ العقوبة في الحالات الآتية :  
الصادر فيه الحكم .  
ب - اذا كانت العقوبة قد انتقضت بشي المدة ونقض قانون الطرف المعاهد الصادر لديه الحكم او لغير المعاهد طلب التنفيذ .  
ج - اذا كانت العقوبة تعد من تدابير الإصلاح والتأديب أو 'الحرية' أو 'العقوبات الفرعية والاضائية' ولا لتوانين ونظام الطرف المعاهد طلب التنفيذ .

#### مادة ٦٠

( تنفيذ العقوبة )

يجرى تنفيذ العقوبة وفق نظام التنفيذ المعمول به لدى الطرف المعاهد طلب التنفيذ على ان تصمم منها مدة التوقيف الاحتياطي وما تشاء الحكوم عليه من أجل الجريمة ذاتها .

#### مادة ٦١

( آثار العفو العام أو العفو الخاص )

يسرى على المحكوم عليه كل من العفو العام والعفو الخاص الصادرين لدى الطرف المعاهد الذي أصدر الحكم .  
ولا يسري عليه العفو الخاص الصادر لدى الطرف المعاهد طلب التنفيذ .  
لها اذا صدر عفو عام من الطرف المعاهد طلب التنفيذ وكان يشعل الحكم عليه ، اخطر بذلك الطرف المعاهد الصادر عنه الحكم الذي له ان يطلب استعادة الحكم عليه لتنفيذ ما تبقي من العقوبة المحكوم بها .  
وإذا لم يقدم بهذا الطلب خلال ١٥ يوما من تاريخ ابلانه بهذا الاخطار يعتبر انه سرف النظر عن استعادة الحكم عليه ويطبق العفو العام على المحكوم عليه .

#### مادة ٦٢

( تقديم طلب تنفيذ الحكم واجراءاته والصل فيه )

يقدم طلب تنفيذ الحكم ويبت فيه من قبل الجهة المختصة وفق الاجراءات المتصوص عليها في هذا الباب والقواعد المعمول بها لدى الطرف المعاهد الذي أصدر الحكم .

#### مادة ٦٣

( تطبيق العقوبات الدرية والاضائية المنصوص عليها في قانون الطرف المعاهد طلب التنفيذ )  
لطرف المعاهد طلب التنفيذ ان يطبق على المحكوم عليه ما يناسب العقوبة المحكوم بها من عقوبات درية واضائية طبقا لقانونه وذلك اذا لم ينس الحكم عليه الى على نظيره .

#### مادة ٦٤

( مبروفات النقل والتنفيذ )

يتحمل الطرف المعاهد الذي صدر الحكم لديه مبروفات نقل المحكوم عليه الى اقليم الطرف المعاهد طلب التنفيذ ويتحمل هذا الطرف الاخر مبروفات تنفيذ العقوبة المحكوم بها .  
وتراعى لتطبيق اجراءات طلب النقل مع المكتب العربي للشرطة الجنائية المتتصيات المنصوص عليها في المادة ٥٧ .

### الباب الثامن

( الاحكام الختامية )

#### مادة ٦٥

( اتخاذ الاجراءات الداخلية اللازمة لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ )

تعمل كل جهة معنية لدى الاطراف الموقعة على اتخاذ الاجراءات الداخلية لاحداث القوانين واللوائح ( المراسيم ) التنظيمية اللازمة لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

#### مادة ٦٦

( التصديق والقبول والافترار )

تكون هذه الاتفاقية محلا للتصديق عليها او قبولها او افترارها من الاطراف الموقعة وتودع وثائق التصديق او القبول او الافترار لدى الامة العامة لجامعة الدول العربية في موعد اقضاء ٣٠ يوما من تاريخ التصديق او القبول او الافترار وعلى الامة العامة ابلاغ سائر الدول الاعضاء والامة العامة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بكل ايداع لتلك الوثائق وتاريخه .

#### مادة ٦٧

( سريان الاتفاقية )

تسري هذه الاتفاقية بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها او قبولها او افترارها بين تلك الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

#### مادة ٦٨

( الانضمام الى الاتفاقية )

يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية غير الموقعة على الاتفاقية ان تنضم اليها بطلب يرسله الى امين عام الجامعة .  
تعتبر الدولة طالبة الانضمام مرتبطة بهذه الاتفاقية بمجرد ايداع وثيقة تصديقها عليها او قبولها او افترارها ومضي ٣٠ يوما من تاريخ ايداع .

#### مادة ٦٩

( احكام الاتفاقية ملزمة لاطرافها )

١ - تكون احكام هذه الاتفاقية ملزمة لجميع اطرافها المعاهدة فلا يجوز لطرفين أو اكثر من الاطراف المعاهدة الاتفاق على ما يخلف احكامها .  
ب - اذا تعارضت احكام هذه الاتفاقية مع احكام اية اتفاقية خاصة سابقة تطبق النص الأكثر تحفظا لتسليم المتهمين والمحكوم عليهم .

#### مادة ٧٠

( عدم جواز ابداء تحفظات مخالفة لاحكام الاتفاقية )

لا يجوز لأي طرف من الاطراف ان يبدي أي تحفظات يظن صراحة أو ضمنا على مخالفة لمنصوص هذه الاتفاقية أو خروج عن أهدافها .

#### مادة ٧١

( الانسحاب من الاتفاقية )

لا يجوز لأي طرف معاهد ان ينسحب من الاتفاقية اثناء بناء على طلب كتابي يسبب يرسله الى امين عام جامعة الدول العربية .  
يرغب الانسحاب اثره بعد مضي ستة اشهر من تاريخ ارسال الطلب الى امين عام جامعة الدول العربية .  
تظل احكام الاتفاقية نافذة بالنسبة الى طلبات التسليم التي قدمت خلال تلك المدة ولو قبل هذا التسليم بعدها .

كل من الدول

## مادة ٧٢

( الفاء الانتداب المعمول بها حالاً )

تخل هذه الاتفاقية بالنسبة للدول التي سافقت: ١- بما قبل "الاعتمادات الثلاث" المتوقعة عام ١٩٥٢ إلى نطاق جامعة الدول العربية والمعمول بها حالاً بشأن كل من "لا تلتزم الانتداب القضائية"، وتنفيذ الأمم وتلبيد لما تقدم قد وقع المندوبون الموقعون "المتن" ما قدم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وليس.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بمدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شهر جمادى الثانية عام ١٤٠٣ هـ الموافق السادس من شهر إبريل / نيسان ١٩٨٢ من أصل واحد يحفظ بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ونسباً مسورة مطابقة للأصل لكل طرف من الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية أو المنسقة إليها.

عن حكومات :-

المملكة الأردنية الهاشمية  
دولة الإمارات العربية المتحدة  
دولة البحرين  
الجمهورية التونسية  
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
جمهورية جيبوتي  
المملكة العربية السعودية  
جمهورية السودان الديمقراطية  
الجمهورية العربية السورية  
جمهورية الصومال الديمقراطية  
الجمهورية العراقية  
سلطنة عمان  
لبنان  
دولة قطر  
دولة الكويت  
الجمهورية اللبنانية  
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية  
المملكة المغربية  
الجمهورية الإسلامية الموريتانية  
الجمهورية العربية اليمنية  
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

● قرر مجلس الوزراء بالاستناد إلى المادة (هـ) من نظام القبول في المرحلة الثانوية رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الموافقة على ( التعليمات المعدلة للتعليمات الخاصة بأجور العاملين في امتحان القبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥ ) بشكلها التالي :-

تعليمات معدلة للتعليمات الخاصة بأجور العاملين في امتحان القبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥  
المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة للتعليمات الخاصة بأجور العاملين في امتحان القبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥) وتقرأ مع التعليمات الخاصة بأجور العاملين في امتحان القبول في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٨٥ المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الأصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من العام الدراسي ١٩٨٤ / ١٩٨٥ .  
المادة ٢ - يلغى نص المادة ٤ من التعليمات الأصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :-

## المادة ٤ -

يدفع للموظفين المكلفين بالتصحيح في الامتحان الاجور التالية بالإضافة إلى ما يستحقونه من الاجور التي نصت عليها المادة الثالثة من هذه التعليمات ولا يدفع لهم أية مبالغ بموجب نظام الانتقال والسر المعمول به :-

- ١ - الموظف الذي يكون مركز عمله داخل مركز التصحيح مبلغ ثلاثة دناتير يومياً .
- ب - للموظف الذي يبعد مركز عمله عن مركز التصحيح مسافة لا تزيد على ٢٠ كم مبلغ أربعة دناتير يومياً .
- ج - للموظف الذي يبعد مركز عمله عن مركز التصحيح مسافة تتراوح بين ٢١ - ٦٠ كم مبلغ خمسة دناتير يومياً .
- د - للموظف الذي يبعد مركز عمله عن مركز التصحيح مسافة تزيد على ٦٠ كم مبلغ سبعة دناتير يومياً .

١٩٨٥/٧/٧

كل من الأعمال

## قرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٥

صادر بموجب القانونين (ج، د) من المادة ٥٩ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢

مادة ١ - يمس هذا القرار قرار شروط استعمال المبيدات الزراعية والحدود المسموح بها من مبيدات المبيدات على المنتجات الزراعية . ويجوز له . تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يجب على كل مزارع ان يحتفظ بسجل خاص به يدر فيه المبيدات الموجودة في المزرعة والسنة في مكافحة الآفات الزراعية وتاريخ استعمالها على المزروعات .

مادة ٣ - يجب على المزارعين التقيد بالتعليمات الموجودة على الملصقات عموماً المبيدات الزراعية المستعملة في حيث طريقة ونسب الاستعمال وفرة الإبان والحدود المسموح باستعمالها عليها والاحتياط الواجب اتخاذها عند الاستعمال وغيرها .

مادة ٤ - يمنع تلف المحصول للتسويق داخل البلد أو للتصدير من مبيدات الإبان للمبيدات أو المبيدات المستعملة في عمليات مكافحة الآفات . وتحدد فترة الإبان قبل البدء في جدول خاصة تصدرها وزارة الزراعة بصورة دورية .

مادة ٥ - لموظفي وزارة الزراعة واجهزها المختصة في شأنه من مملوكة الحق في دخولية مزرعة والتفتيش على السجلات ومراقبة عمليات الرش والمبيدات المستعملة في مكافحة الآفات .

مادة ٦ - يحق لموظفي وزارة الزراعة المختصين بأخذ عينات من المنتجات الزراعية المعدة للتسويق من أية مزرعة أو مسنودة عن طريق مراكز الحدود وإرسالها للخبر لتقدير الإثر المبيدات للمبيدات .

مادة ٧ - تصدر وزارة الزراعة قائمة بالمبيدات والنسب والحدود المسموح بها لتبقيت هذه المبيدات على المنتجات الزراعية .

مادة ٨ - يمنع تسويق المنتجات الزراعية التي تحتوي على نسبة إبان من النسب والحدود المسموح بها من مبيدات المبيدات الزراعية .

مادة ٩ - يمنع تسويق المنتجات الزراعية إلا بعد موافقة المزارع عليها وموقع المزرعة واسم صاحبها وعنوانه .

مادة ١٠ - كل من يخالف أحكام هذا القرار يعاقب بموجب أي من المادتين ٦٢ ، ٦٣ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ .

وزير الزراعة  
المهندس أحمد دقشان

## قرار رقم ٨ لسنة ١٩٨٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه الموجه لمعالي وزير العدل بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥ رقم ١٧٠٦/١٧٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ونظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبين ما اذا كان العقد الذي يعين بموجب الموظف استنادا لفترة (ج) من المادة ١٦ من نظام الخدمة المدنية يعتبر من المعاملات الرسمية فلا يكون خاضعا لرسوم الطوابع ام انه لا يدخل في مفهوم هذه المعاملات فيكون خاضعا لهذه الرسوم .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥ وتديق النصوص القانونية بين ما يلي : -

١ - ان المادة ١٦ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ التي حددت اصناف الموظفين قد نصت في الفقرة ا) منها على ان الموظفين يعقود هم الذين يعينون لمدة محددة بموجب عقود تبرم بينهم وبين الوزير نيابة عن الحكومة في وظائف اختصاصية براتب مقطوع من المخصصات المفتوحة او من مخصصات الشرائع او الامانات او من مخصصات الرواتب عند الضرورة .

٢ - ان المادة ١٥٥ من نفس النظام نصت على ان الموظفين يعقود تطبق عليهم الشروط الواردة في عقود استخدامهم في جميع الامور المتعلقة باستخدامهم وتحديد رواتبهم وعلاواتهم واجواتهم وتكليفهم واستقلالهم وانهاء خدمتهم وعزلهم وفرض العقوبات التأديبية عليهم . الخ .

٣ - ان المادة ١٢ من الجدول الثاني الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات المطلوب تفسيره تنص على اعفاء المعاملات الرسمية من طوابع الواردات .

ويستفاد من ذلك ان العقد الذي يبرمه الوزير المختص نيابة عن الحكومة ويعين بموجب موطن بالاستناد لفترة (ج) من المادة ١٦ سالفة الذكر هو في حقيقته بمثابة قرار تعيين موظف تحدد فيه شروط استخدامه البينة في المادة ١٥٥ من نظام الخدمة المدنية المشار اليها اتنا بدلا من احكام هذا النظام التي نصت على الموظفين الآخرين المنصوص عليهم في المادة الثانية منه .

ولهذا فان العقد المذكور يعتبر بالنسبة لذلك من المعاملات الرسمية ولا يخضع لرسوم طوابع الواردات علا بالمادة ١٢ من الجدول الثاني الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات التي تنص على اعفاء المعاملات الرسمية من هذه الرسوم .

هذا فيما يتعلق بنسخة العقد الاصلية التي تحتفظ بها الوزارة الذي عين الموظف في ملاكها .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر بتاريخ ٢٥ رمضان سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٣/٦/١٩٨٥ م .

مضو	مضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز
صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان	موسى السكاك

مضو	مضو
مندوب وزارة المالية	رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء
صبيح الحسن	عيسى طهاتش

كل من الشاغل